شكر صاحب السمو وولي عهده ورئيس الوزراء على تجديد الثقة خلال استقباله المهنئين بإعادة تكليفه الحقيبة الوزارية

الروضان: المشاريع الصغيرة وتحسين بيئة الأعمال.. أولويات المرحلة المقبلة

(من اليمين) فهد ابوشعر وأنور بوخمسين وخالد الروضان ود.نايف الحجرف

خالد الروضان خلال استقباله حمد المرزوق

..وتهنئه من علي الفضالة والزميل عدنان الراشد

محمود فاروق

وجه وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان، شكره لحضرة صاحب السمو الأمير وولي عهده الأمين حفظهما الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء على هذه الثقة وتجديدها.

وقال الروضان في تصريحات على هامش استقباله أمس المهنئين بمناسبة إعادة تكليفه من قبل القيادة السياسية بحقيبتي وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشباب: انه سيكمل ما بدأ فيه من تحسين بيئة الأعمال والاهتمام بالمشاريع الصغيرة والخطط التطويرية المختلفة.

وأضاف الروضان: «ان طرف الوقت ليس موجود في عملنا وسنواصل ونبذل كل الجهود لخدمة الشعب الكويتي وأتمنى أن نكون على قدر المسؤولية التي أولاها لنا صاحب السمو أمير البلاد».

وتوجه الروضان بالشكر لكل زملائه الوزراء السابقين على ما قاموا به من جهود، ومباركا لزملائه الوزراء الجدد لإكمال المشوار الذي بدأ بالسابق، وأيضا مؤكدا على تجديد التعاون مع أعضاء مجلس الأمة خلال الفترة القادمة.

وأشار إلى ان هناك الكثير من التشريعات والإصلاحات الاقتصادية التي تحتاج إلى تضافر الجهود مع أعضاء مجلس الأمة مثل ما تم التعاون في قانون الرياضة وأدى إلى هذه النتائج السريعة والجيدة متمنيا أن يتم التعامل مع بقية الملفات الأخرى مستقبلا.

وفيما يخص ملفات وزارة التجارة قال الروضان: «نحن أمام مجموعة من الملفات المهمة أولها المشاريع الصغيرة وتحسين بيئة الأعمال وتطوير اداء هيئة الصناعة من خلال تطبيق وتسهيل السبل المختلفة أمام الموطنين وأيضا بالنسبة للشباب نعتقد أن الشباب ليس فقط مرتبطا بالرياضة وإنما هناك قطاعات مختلفة من الشباب يجب الاهتمام بها بشيء آخر، مشيرا إلى أن هذه القضايا ستكون لها الأولوية بالاهتمام في العمل».

وحول أهم المشروعات التي قام بها الوزير الروضان ويعتز بإتمامها خلال فترة توليه الحقيبة الوزارية قال من أهمها مركز الكويت للأعمال ورفع الإيقاف والعربات المتنقلة والرخص متناهية الصغر والمعارض الموسمية وتنظيم لائحة العقار وغيرها من الأمور، معتبرا أن هذه الأمور واجب وليس انجازا.

وحول رفع الإيقاف قال نحن سعداء جدا برفعه ولكن الهدف الأكبر ليس فقط المشاركة وإنما تطوير الرياضية الكويتية، موضحا أنها ليس النهاية وإنما البداية لتطويرها.

وتمنى الروضان التوفيق والسداد له ولفريق العمل في الوزارة وان يوفقوا لخدمة الكويت وأهلها في الفترة المقبلة مضيفا أن هناك تناغما وانسجاما مع قيادات الوزارة الحاليين من الوكلاء المساعدين والمديرين والموظفين مما كان له أثر ايجابي على عمل الوزارة ووصل بها إلى مراحل متقدمة من الإنجاز، متقدما بالشكر لكافة الوكلاء المساعدين وقيادات الوزارة على ما بذلوه من جهد خلال الفترات السابقة، متمنيا بذل جهد أكبر من قبلهم من أجل الحفاظ على الإنجاز.

استقبال للمهنئين ويبدو حمد المرزوق و الشيخ مشعل الجابر

جارٍ العمل على مجموعة من التشريعات والإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع مجلس الأمة

مركز الكويت للأعمال ورفع الإيقاف والعربات المتنقلة وتنظيم لائحة العقار.. أعتز بإتمامها

سعداء برفع الإيقاف.. ولكن الهدف الأكبر تطوير الرياضة الكويتية بمختلف أنشطتها

السعودية تقرّ خطة تحفيز للقطاع الخاص بـ 19 مليار دولار

واس: أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أمس، أمرا ساميا بالموافقة على تحفيز القطاع الخاص واعتماد مبلغ إجمالي 72 مليار ريال اي نحو (19,2مليار دولار) لتنفيذ خطة تحفيز القطاع الخاص ، وذلك بناء على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وتم اعتماد المبادرات على النحو التالي:

1ـ مبادرة القروض السكنية المدعومة بمبلغ 21,3 مليار ريال.
2 ـ مبادرة أجهزة التكييف عالية الكفاءة بمبلغ 400 مليون ريال.
3 ـ مبادرة صندوق دعم المشاريع بمبلغ 10 مليارات ريال.
4 ـ مبادرة دعم الشركات المتعثرة بمبلغ 1,5 مليار ريال.
5 ـ مبادرة إطلاق برنامج تحفيز الصادرات بمبلغ 66 مليون ريال.
6 ـ مبادرة تعزيز تمويل الصادرات بمبلغ 5 مليارات ريال.
7 ـ مبادرة رفع رأسمال برنامج كفالة بمبلغ 800 مليون ريال.
8 ـ مبادرة الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1,6 مليار ريال.
9 ـ مبادرة صندوق الاستثمار الجريء الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 2,8 مليار ريال.
10 ـ مبادرة إعادة مبالغ الرسوم الحكومية المدفوعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة بمبلغ 7 مليارات ريال.
11 ـ مبادرة برنامج الاستثمارات الضخمة بمبلغ 5 مليارات ريال.
12 ـ مبادرة تحفيز النطاق العريض والألياف البصرية بمبلغ 2,5 مليار ريال.
13 ـ مبادرة تحفيز تقنية البناء بمبلغ 13,8 مليار ريال.
بالإضافة إلى مبادرات كممكنات نجاح للقطاع الخاص:
ـ مبادرة مكتب المشاريع ذات الأولوية بمبلغ 100 مليون ريال.
ـ مبادرة منصة مرئيات القطاع الخاص بمبلغ 20 مليون ريال.
ـ مبادرة ورش عمل القطاع الخاص بمبلغ 80 مليون ريال.

وتستهدف حزم تحفيز القطاع الخاص تعزيز القدرات التنافسية لعدد من شرائح الاقتصاد الوطني، وتطوير منتجاته إلى جانب تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية، وتسهيل تنفيذها في المملكة، وتحسين وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

لبنان يقرّ بند التنقيب ويدخل نادي الدول النفطية

رويترز: أعلن مصدر حكومي إن مجلس الوزراء اللبناني وافق امس على عرض لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في البحر مقدم من اتحاد شركات يضم توتال الفرنسية وإيني الإيطالية ونوفاتك الروسية، وذلك في أول جولة لترسية تراخيص التنقيب في البلاد.

وقال وزير الطاقة سيزار أبي خليل على تويتر: «مبروك للبنانيين إقرار بند النفط ودخول لبنان نادي الدول النفطية».

وتشير المسوح الجيولوجية إلى وجود احتياطات في لبنان لكن حتى الآن لم يجر أي حفر استكشافي لتقدير حجم هذه الاحتياطات.

وأعاد لبنان إطلاق المزايدة التنافسية على حقوق الاستكشاف والإنتاج في يناير بعد تأخر استمر 3 سنوات بسبب حالة الشلل السياسي.

وكان كونسورتيوم يضم توتال الفرنسية وإيني الإيطالية ونوفاتك الروسية قدم العرض الوحيد في المزايدة التي أغلقت 12 أكتوبر، وذلك لمنطقتين، 4 و5، من أصل خمس مناطق بحرية.

رأي نفطي

د.عبدالسميع بهبهاني
خبير واستشاري نفطي ورئيس شركة أسكا للاستشارات البترولية

مستقبل العامل الجيوسياسي على أسعار النفط

العامل الجيوسياسي هو العامل الأكبر المؤثر حاليا في استقرار السوق بعد أن تجاوزت «أوبيك» بسحب اكثر من 60٪ من الفائض التجاري للنفط. إن العامل الجيوسياسي عادة يستفيد منه المضارب ويتضرر منه المنتج. حينما نتحدث عن العامل الجيوسياسي نعني بذلك المؤثر المباشر في الإنتاج والنقل من جهة والاستثمار النفطي من جهة اخرى.

يمكن القول إن السنوات الثلاث القادمة هي أعوام عدم استقرار في مناطق إنتاج اكثر من 40٪ من الطلب العالمي للنفط، حوض الخليج العربي. ولا نبالغ إن قلنا إن هذه التوترات السياسية في طريقها إلى الاستقرار، ولكن الخطر الأكبر هو في تحالف دول التعاون الاقتصادي الأوروبي في تسييس دراسات ومشاريع البيئة من الطاقة النظيفة والمتجددة التي لا نرى فيها منطقا علميا مقنعا، فالمنتج البترولي تحمل ضرائب غاز ثاني اوكسيد الكربون البترولي وليس الفحمي! (وليس غاز الميثان الأكثر نسبة!)، ثم الانحباس الحراري الذي بني على فرضيات تناقض الأرقام الحقيقية ثم تحفيز صناعة السيارات الكهربائية الخاصة بدفع مبالغ تشجيعية من الحكومات وآخرها مشروع منع صناعة سيارات الوقود النفطي في 2025، كل ما فرض نفسه على الدول المنتجة للنفط مبني على فرضيات وهمية.

هناك اتجاه أوروبي يحاول فرض نفسه بالاستفادة من تفكك «أوبيك» رغم امتلاكها جميع مؤهلات القوة. ولا أدل على ذلك انه عندما «تفككت» «أوبيك» سياسيا انهارت الاسعار، وعندما «اتفقت» بدأت الاسعار بالصعود مرة اخرى، وعندما «قررت» بدأت قفزات الاسعار. «أوبيك» في مصالحها الاستراتيجية تتناغم معها اكثر دول آسيا وعلى رأسها الصين وتتفق معها أميركا وروسيا كدول منتجة للنفط. لا نقول ذلك نكاية في أهمية البيئة أو إهمالا لها ولكن نرفض المبالغة في وصف هذه المؤثرات وحصرها في النفط، بالإضافة الى تسييسها.

المشكلة المحيرة انه رغم ان لمنظمة أوبيك قسما لدراسات التسويق والابحاث العلمية فإنها تكرر كالببغاوات وتصرح بدراسات دون تقييم على طريقة «قص ولصق» بل تذهب اكثر من ذلك وتطبق بغير منطق اقتصادي ولا حتى بيئي مشاريع الطاقة البديلة المكلفة على ميزانية دولها، فقط للاستعراض التقني!

الكويت نموذج غير موفق للتأثر في هذا التصعيد الجيوسياسي من جهة فرض علينا خفض الانتاج رغم عدم وصولها الى سقفها المحدد (3 ملايين برميل يوميا) والكويت تعاني من حبس 500 ألف برميل يوميا من النفط وتعطيل 18 تريليون قدم مكعبة من الغاز في المنطقة المقسومة جنوبا (برا وبحرا) والحكومة بدأت باستيراد وسائل طاقة بديلة (شمس وهواء!) لتكون عبئا على ميزانية الدولة في الوقت الذي بدأت تتنفس الصعداء لارتفاع أسعار النفط. ورغم تفاؤلنا بأن السنوات الثلاث القادمة (في ارتفاع الاسعار) هي من مصلحة نوعية النفط الكويتي، إلا أن ما يحبطنا هو المشاريع الاستعراضية المكلفة التي تسرق من المكتسبات القادمة.

مكونة من غرفتين وصالة مساحة 60م وقد تصل إلى 330 ديناراً

«بيتك»: إيجار الشقة في «حولي» بـ 295 ديناراً

قال تقرير بيت التمويل الكويتي إن نسب الإشغال استقرت عند معدلاتها السابقة لكل مستويات أنواع العقارات الاستثمارية، حيث تراوحت تلك النسبة بين 87 ـ 95٪، بينما تحسنت نسب الإشغال في العقارات التجارية ولاسيما في المكاتب التي تقع في منطقة العاصمة.

السكن الخاص

ووفقا للتقرير، تباينت متوسطات القيم الإيجارية بين المناطق والمساحات المختلفة، ويتراوح متوسط القيمة الإيجارية في الدور الأرضي 3 غرف وصالة مساحة 135م2 من 400 إلى 520 دينارا في بناء السكن الخاص مساحة 400 متر مربع خلال الربع الثالث 2017 في محافظة حولي، بينما تصل في محافظة العاصمة حوالي 550 دينارا كما في بعض المناطق مثل منطقة اليرموك والقادسية، ويزيد إلى 600 دينار في بعض المناطق المتميزة مثل منطقتي المنصورية وكيفان، في حين يبلغ متوسط القيمة الإيجارية في محافظة الفروانية من 320 إلى 370 دينارا ويصل في بعض المناطق المميزة إلى 400 دينار، ويصل إلى 450 دينارا في بعض المناطق الأكثر تميزا، ويتراوح بين 320 إلى 420 دينارا في مناطق محافظة الأحمدي.

وذكر التقرير أن القيمة الايجارية للشقة المكونة من غرفتين وصالة مساحة 60م للسكن الاستثماري بلغت في محافظة العاصمة من 310 إلى 330 دينارا، بينما تتراوح لنفس المساحة في محافظة حولي من 295 إلى 320 دينارا وقد تزيد إلى 330 دينارا، وفي محافظة الفروانية من 280 إلى 300 دينار، وفي محافظة الأحمدي بين 250 إلى 270 دينارا، ومن 280 إلى 300 دينار في محافظة مبارك الكبير، وفي محافظة الجهراء من 270 إلى 300 دينار.

الشقق الاستثمارية

أما الشقق الاستثمارية مساحة من 80 إلى 85 مترا مربعا فقد سجلت القيمة الايجارية لها بين 370 و390 دينارا في محافظة العاصمة، ومن 350 إلى 380 دينارا في مناطق محافظة حولي، ومن 340 إلى 360 دينارا بمحافظة الفروانية، ومن 310 إلى 330 دينارا في محافظة الأحمدي و360 دينارا في محافظة مبارك الكبير والجهراء.

إيجار "التجاري"

وأوضح التقرير أن متوسط معدل إيجار المتر التجاري للدور الأرضي، فيتراوح بين 20 و45 دينارا للمتر كما في منطقة حولي بينما يصل إلى 40 دينارا في المواقع المتميزة من منطقة المدينة بمحافظة العاصمة وإلى 50 دينارا في السالمية.

ويبلغ معدل إيجار المتر المربع من المكاتب في الميزانين من 12 إلى 14 دينارا في بعض الأماكن المتميزة والمساحات الكبيرة نسبيا ويصل إلى 16 دينارا في بعض مناطق محافظة العاصمة، وفي حولي والفحيحيل 12 و13 دينارا وفي منطقة المنقف 10 دنانير، و14 دينارا في منطقة الفروانية.

وأضاف التقرير أن القيمة الإيجارية للدور الكامل الأرضي من عقار السكن الخاص مساحة 400 متر تتراوح بين 780 و880 دينارا في محافظة حولي وتصل إلى 800 و850 دينارا في بعض المناطق المميزة، فيما تزيد قليلا إلى 900 دينار في بعض المناطق الأكثر تميزا، وتتراوح القيمة الإيجارية أغلب مناطق محافظة العاصمة من 830 إلى 930 دينارا، وتزيد على ذلك لتتخطى 1000 دينار في المناطق المتميزة مثل العديلية والفيحاء والروضة، وتتراوح القيمة الإيجارية لهذه المساحة في محافظة الفروانية من 620 إلى 720 دينارا، وتصل إلى 750 دينارا في المناطق المميزة.

وتتراوح في مناطق محافظة الأحمدي بين 660 دينارا إلى 760 دينارا، بينما تبلغ 750 دينارا وتصل إلى 850 دينارا في بعض المناطق المميزة بالمحافظة، في حين يبلغ متوسط القيمة الإيجارية في محافظة مبارك الكبير من 570 إلى 670 دينارا، ويصل لأقل من 750 دينارا في أبو فطيرة وإلى 850 دينارا في بعض المناطق المتميزة مثل المسايل، وفي محافظة الجهراء تتراوح القيمة الإيجارية لمعظم المواقع بين 550 و650 دينارا و690 دينارا في المناطق المتميزة كما في منطقة الجهراء القديمة.

القيم الإيجارية في محافظة الفروانية من 280 إلى 300 دينار

40 ديناراً إيجار المتر التجاري للدور الأرضي في "العاصمة".. و50 ديناراً في السالمية